A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.2/51/5
22 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٧ من جدول الأعمال

البيئة والتنمية المستدامة

رسالـــة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا إعلان هراري بشأن الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة والبرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥: لمحة عامة، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية المعقود في هراري يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها من وثائق الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المذكور أعلاه.

(توقيع) ماشينييكا توبياس مابورانغا
السفير
الممثل الدائم

231096 231096 96-28432

المرفق الأول

إعلان هراري بشأن الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة

نحن رؤساء الدول والحكومات، المجتمعون أو الممثلون رسميا في هراري بمناسبة مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية، بناء على دعوة من حكومة زمبابوي وبمبادرة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية، للشروع في برنامج للأنشطة الشمسية العالمية الذي سيعرف باسم البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥:

١ - نعترف بأهمية الدور الذي ينبغي أن تؤديه الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الريحية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المائية وطاقة الكتلة الإحيائية وطاقة المحيطات بالإضافة إلى كفاءة الطاقة، في توفير خدمات الطاقة وفي الاستخدام المستدام للموارد البيئية من أجل رفاه الانسانية؛

٢ - نؤكد من جديد دعمنا للمبادئ والإجراءات المتعلقة بتعزيز تسخير نظم الطاقة لأغراض التنمية المستدامة التي أوصى بها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو، ولاسيما إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١، بالإضافة إلى الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

٣ - نعترف بأن توفير خدمات كافية للطاقة بأسعار يمكن تحملها واتخاذ تدابير لحفظ الطاقة أمران أساسيان في تقدم جميع البلدان، المتقدمة النمو والنامية على السواء، لتلبية الاحتياجات الراهنة والمتزايدة بطرق تؤدي إلى تقليل التدهور البيئي والمخاطر البيئية إلى أدنى حد ممكن، بالإضافة إلى الاستفادة من كامل إمكانيات مصادر الطاقة المتجددة؛

٤ - نعترف بالحاجة إلى زيادة إمكانية الحصول على الطاقة في البلدان النامية زيادة كبيرة، وبأن توفير خدمات كافية للطاقة من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية والتخفيف من حدة الفقر، وتحسين الصحة والتعليم وتعزيز المؤسسات الصغيرة وإيجاد أنشطة أخرى مدرة للدخل، ولا سيما في المناطق الريفية والمنعزلة، مما يؤدي إلى تخفيض الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية؛

٥ - نعترف بالحاجة إلى إدماج الدور الذي تؤديه الطاقة الشمسية في كل بلد من البلدان في سياسة الطاقة الوطنية لديها وتحديد هذا الدور؛

٦ - نعترف بأن تنمية الطاقة الشمسية ونشرها واستخدامها على نطاق واسع يواجه صعوبات، ولا سيما فيما يتعلق بإدارتها وصيانتها وتمويلها بالإضافة إلى توفر البيانات والمعلومات والتعليم والتدريب والتكنولوجيا ذات الصلة بها وإمكانية الحصول عليها؛

٧ - نعترف بأن زيادة استخدام الطاقة الشمسية يمكن أن يؤدي إلى تخفيض التدهور البيئي الذي ينجم عن الأنشطة البشرية الضارة، مثل التلوث الصناعي وإزالة الغابات، وأن الحكومات وجميع قطاعات المجتمع المدني مسؤولة عن العمل معا لإيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تهدد التنمية المستدامة للبشرية؛

٨ - نؤكد إن إدارة انبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من الغازات والمواد الأخرى في الجو تقتضي بصورة متزايدة وجود نظم للطاقة تتسم بالكفاءة والسلامة البيئية، بما في ذلك نظم الطاقة الشمسية؛

٩ - نعترف بأهمية الدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية ذات الصلة في تنمية الطاقة الشمسية ونشرها؛

١٠ - نعترف بأن للمرأة دور هام تؤديه في ترويج الطاقة الشمسية، وبأنها ستستفيد استفادة كبرى من استخدامها؛

١١ - نحن مقتنعون بأنه سيتم رفع مستوى التنمية المستدامة واستخدام الطاقة الشمسية عن طريق بناء القدرات على الصعيدين المحلي والوطني، وإصلاح السياسات وتشاطر التكنولوجيا فيما بين الدول، مع التركيز على بذل جهود متماسكة ترمي إلى اقتناء التكنولوجيا وتطويرها في البلدان النامية.

ولذلك، فإننا:

١٢ - نلتزم بالعمل على توسيع نطاق استخدام الطاقة الشمسية لرفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب. وينبغي أن يكون دعم هذه الجهود وتشجيعها من الأهداف الهامة جدا لحكوماتنا، والمجتمع الدولي وجميع قطاعات المجتمع، وخاصة فيما يتعلق بالسكان الذين يعيشون في مجتمعات محلية منعزلة وريفية متخلفة وجزرية؛

١٣ - نلتزم بالعمل على إقرار سياسات وآليات فعالة من شأنها أن تعجل وتيسر استخدام الطاقة الشمسية، مع تجنب الازدواجية وحالات التأخير الإداري، وتشجيع التعاون الدولي، بما في ذلك مشاركة الهيئات الإقليمية والدولية والمنظمات العلمية والتقنية؛

١٤ - نلتزم بالعمل على زيادة استخدام الطاقة الشمسية من خلال تقديم ما يكفي من المساعدة التقنية والتمويل، والاستفادة الكاملة من الصناديق الدولية القائمة، وتيسير زيادة مشاركة كل من القطاعين العام والخاص.

وسعيا منا لبلوغ هذه الأهداف، فإننا:

١٥ - نطلب إلى جميع الدول أن تشترك في وضع البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ وتنفيذه؛

١٦ - ندعو اللجنة العالمية للطاقة الشمسية إلى مواصلة توفير القيادة والتوجيه السياسي الرفيع المستوى لبلوغ أهداف مؤتمر القمة، وندعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى مواصلة القيام بدور رائد في وضع البرنامج االعالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة؛

١٧ - ندعو الأمين العام ورؤساء الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث والقطاع الخاص، إلى الاشتراك في تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥.

المرفق الثاني

البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥: لمحة عامة

١ - مقدمة

هذه اللمحة العامة للبرنامج العالمي المقترح للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥، الذي تم الشروع به في مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية المعقود يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في هراري، هي بمثابة محاولة لعرض بيان موجز عن أبرز الملامح الأساسية للبرنامج ونشاطه المقرر وعملية القمة العالمية للطاقة الشمسية.

والبرنامج العالمي للطاقة الشمسية هو بمثابة محاولة مفتوحة للجميع من خلال الشراكة والتعاون الواسعي النطاق بين الحكومات والمنظمات لتشجيع اعتماد مصادر الطاقة المتجددة والانتفاع بها على نطاق أوسع. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال وضع أهداف متفق عليها ومعايير مناسبة وآليات للتعاون وحوافز وتجميع الموارد. وتشمل المنافع الرئيسية التي يمكن أن تستمد من البرنامج رفع مستوى نوعية الحياة لأعداد غفيرة من السكان، ولا سيما في المناطق الريفية، وإيجاد عمالة إضافية من خلال إنشاء مؤسسات جديدة. ويعد البرنامج بمثابة رد على التحدي الذي فرضه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي يطلب من جميع البلدان أن تتخذ تدابير مناسبة من أجل تخفيض التلوث عن طريق الأخذ بالتكنولوجيا النظيفة؛ ومن ثم، فإن البرنامج سيضعنا على "الطريق الرئيسي للطاقة الشمسية" الذي سيقودنا إلى التنمية المستدامة.

وسيستمر البرنامج العالمي للطاقة الشمسية على مدى العقد ١٩٩٦-٢٠٠٥ من خلال وضع وتنفيذ مشاريع ذات أولوية على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي بقيادة اللجنة العالمية للطاقة الشمسية وإشرافها.

٢ - معلومات أساسية

تجري في كل مكان تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية سريعة، تقدم للأفراد في مختلف أنحاء العالم الأمل واليأس على السواء. وفيما يتعلق بالطاقة، فقد تم على ما يبدو استقطاب العالم اليوم. وتمثل نسبة ٧٥ في المائة من البشر الذين يعيشون في البلدان النامية نسبة لا تتجاوز ٢٥ في المائة من استهلاك الطاقة العالمي. وهناك أكثر من بليون شخص في البلدان النامية لا يملكون أي مصدر من مصادر الطاقة خلافا للمصادر التقليدية (خشب الوقود وغيره من أشكال الكتلة الإحيائية). وهناك أكثر من بليوني شخص في هذه البلدان ليس لديهم إمكانية الحصول على الكهرباء. وفي إطار هذا المسعى الرامي إلى مواجهة التحدي المتمثل في تزويد هؤلاء البشر بالحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية من الطاقة، فإن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في شراكة ذات قاعدة عريضة مع الأمم المتحدة

ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية، قامت في عام ١٩٩٣ بالشروع في مبادرة عالمية: عملية اتصالات على مدى ثلاث سنوات تعرف باسم عملية مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية. وتتمثل أهداف هذه العملية في تحسين التفهم العالمي للدور الذي يمكن أن تؤديه مصادر الطاقة المتجددة في توفير الطاقة النظيفة لبلايين البشر في المناطق البعيدة والنائية من البلدان النامية في العالم؛ وتهيئة فرص جديدة للعمالة؛ وتحسين خدمات الصحة؛ والمساهمة في حفظ البيئة؛ وتنمية وتعزيز روح التعاون الدولي من خلال الاتصال فيما بين المناطق وتبادل الخبرات والتكنولوجيات. ويتوخى أن يكون البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ بمثابة أداة لبلوغ أهداف عملية مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية.

٣ - البرنامج وطابعـــه

يستمد البرنامج العالمي للطاقة الشمسية جـــذوره من المشاورات الإقليمية الرفيعة المستوى التي ما فتئت تعقد في جميع أنحاء العالم أثناء السنوات الثلاث الماضية. ويعتبر البرنامج بمثابة التزام عالمي ضروري وجهد منسق رئيسي لمختلف العاملين على الصعيدين الوطني والدولي لوضع وتنفيذ أكثر من ٣٠٠ مشروع للطاقة المتجددة تحظى بأولوية عليا وتتسم بقيمة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي خلال فترة عشر سنوات وذلك من أجل إظهار الجدوى التقنية للطاقة الشمسية وقابليتها للاستمرار من الناحية الاقتصادية ومقبوليتها من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. وينبغي أن ينظر الى هذا البرنامج بوصفه جهدا مشتركا يتسم بالتحدي ويشرك الحكومات والمنظمات الدولية الرئيسية ومؤسسات التمويل والمنظمات غير الحكومية والصناعات والمؤسسات العلمية والبحثية والجامعات وما إلى ذلك لتعزيز تنمية الطاقة المتجددة ونشرها.

٤ - أهداف ومقاصد البرنامج

أهداف ومقاصد البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ هي كما يلي:

- تعزيز فهم الدور الذي يمكن أن تقوم به مصادر الطاقة المتجددة في المحافظة على البيئة وتوفير الخدمات في مجال الطاقة، ولا سيما بالنسبة للمناطق الريفية والنائية؛

- إيجاد الوظائف وتحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للسكان الريفيين، ولا سيما المرأة في بلدان العالم النامية؛ وتعزيز الاستقلال المتزايد في مجال الطاقة؛

- تهيئة مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي موات لصالح الطاقة المتجددة وذلك بإظهار الجدوى الاقتصادية والتقبل الاجتماعي لهذه المشاريع؛

- تعزيز وتنسيق التعاون في مجال التعليم والتدريب والبحث، فضلا عن نقل الكشوفات البحثية إلى المجال الصناعي على الصعد الإقليمي والأقاليمي والدولي؛

- تعزيز التزام المجتمع الدولي وخاصة المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، فضلا عن الالتزام الوطني لكل بلد؛

- تعزيز بناء القدرات التكنولوجية والقدرة على تنظيم المشاريع على المستوى المحلي، وتشجيع إيجاد التمويل على نطاق صغير، فضلا عن آليات الإنجاز.

٥ - نطاق البرنامج

يشمل البرنامج مشاريع على درجات متفاوتة من الحدود الجغرافية والقيم المتراكمة. وقد قام مختلف الحكومات الوطنية ذاتها بتحديد بعض المشاريع باعتبارها ذات أولوية عليا. وتلك المشاريع التي تعرف باسم المشاريع الوطنية ذات الأولوية العليا، لن تفيد البلدان المعنية فحسب وإنما ستوفر أيضا معلومات قيمة لبلدان أخرى.

وقد حددت مشاريع أخرى تتسم بقيمة على الصعيد الإقليمي خلال مختلف المشاورات الإقليمية التي جرت في أنحاء مختلفة من العالم خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وسميت هذه المشاريع بالمشاريع الإقليمية ذات الأولوية العليا، وستتراكم مزاياها لصالح المنطقة برمتها.

وأخيرا، هناك مشاريع عالمية ذات قيمة عالمية، تم تحديدها والموافقة عليها أثناء الاجتماعات الوزارية الإقليمية واجتماعات الخبراء الرفيعة المستوى، وفضلا عن اجتماعات المجالس الإقليمية للطاقة الشمسية، التي عقدت منذ عام ١٩٩٣ في إطار عملية مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية. وفيما يلي موجز مقتضب لكل من هذه المشاريع:

- كهربة الريف: هناك أكثر من ٤٠٠ مليون من الأسر المعيشية في المناطق الريفية و/أو المناطق النائية من العالم، لا يمكنهم الحصول على الكهرباء؛

- البرنامج العالمي للتعليم والتدريب: ويرمي إلى نشر المعلومات وتوفير التدريب المناسب بصورة فعالة للمهندسين والفنيين ومستخدمي تكنولوجيا الطاقة الشمسية، فضلا عن هيئات اتخاذ القرارات، ورجال الأعمال والصناعيين؛

• تحلية وتنقية المياه: يتمثل الهدف من هذا المشروع في بدء تنفيذ برنامج عالمي لتحلية المياه، يهدف إلى وضع طرق جديدة لمد المناطق الريفية بمياه الشرب؛ باستخدام الطاقة المتجددة؛

• المعلومات والاتصالات: وأهدافه توفير المعلومات اللازمة لهيئات اتخاذ القرارات، وللجمهور عامة على السواء، من أجل توعيتهم بإمكانيات أشكال الطاقة المتجددة؛ وتوفير الخبرة الفنية وتقاسم الدراية الفنية، في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة ونظمها؛

• السياسة الصناعية، والنفاذ إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا: وأهدافه وضع القواعد من أجل دمج الطاقة المتجددة في إجراءات التخطيط العامة وإعداد المشاريع؛ وإنشاء قنوات إعلامية جديدة لنشر التكنولوجيات المناسبة بين الفئات المستهدفة من الفنيين والمُسوقين؛ وإنشاء آليات لتسهيل مبادرات تقاسم التكنولوجيا بين بلدان الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب، على الصعيدين الإقليمي والمحلي؛ ودعم السوق من خلال بذل جهود قوية في مجالي البحث والتطوير بحثا عن المفاهيم الابتكارية وحفزا على الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة المتاحة في السوق استنادا إلى التغذية المرتدة الواردة من المستعملين النهائيين في السوق.

٦ - استراتيجية تحقيق أهداف البرنامج

يتوخى البرنامج العالمي للطاقة الشمسية تحقيق أهدافه من خلال تعبئة الجهود العالمية المنسقة ومن خلال التعاون والالتزام المستمرين من جانب مختلف الحكومات والمنظمات الدولية، ومؤسسات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات البحث والجامعات وغيرها. ونظرا لأن البرنامج يهدف إلى تنفيذ مشاريع عالية الأولوية ولها أهمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، تقدمها مختلف الحكومات، فإنه يولي أهمية استراتيجية لاستمرار الدعم الحكومي الدولي والدعم المقدم من الحكومات، فضلا عن تعبئة القطاع الخاص.

٧ - تمويل البرنامج

كشفت المشاورات الإقليمية المختلفة بشأن هذا الموضوع أنه توجد بالفعل في بعض البلدان في الوقت الراهن اعتمادات في الميزانيات لأغراض البحث والتعليم والتدريب والتطوير في مجال الطاقة المتجددة. ومن ناحية أخرى أصبح من الجلي بصورة متزايدة ضرورة زيادة قنوات التمويل لأغراض تنمية الطاقة المتجددة من الحكومات والمصادر الخاصة، فضلا عن المؤسسات المالية والإنمائية. وعلاوة على ذلك، يتعين تهيئة فرص تمويلية جديدة مبتكرة، بما في ذلك التمويل الجزئي وضرورة اجتذاب رأس المال الخاص لتكملة الموارد العامة غير الكافية. ومن المتوقع أن تولي الحكومات الوطنية فضلا عن المصارف الإنمائية والمالية الدولية والإقليمية أولوية عليا لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة التي حددها البرنامج.

٨ - منهجية تنفيذ البرنامج

ستوضع المنهجية التفصيلية، لتنفيذ البرنامج في صورتها النهائية بعد أن يعلنه رسميا مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية. وسيُعطى البرنامج في ظل التوجيه العام للجنة العالمية للطاقة الشمسية، هيكلا محددا في غضون فترة تسعة أشهر من عقد مؤتمر القمة العالمي، وذلك من خلال المداولات المكثفة والمفاوضات المناسبة، علما بأن من المفهوم أن البرنامج مفتوح، أي أنه يمكن إدراج مشاريع جديدة خلال العقد الذي سيشمله البرنامج.

وسينفذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ مع اللجوء قدر الإمكان إلى ترتيبات الشراكة وباستخدام الهياكل الموجودة إلى حد كبير. وعلى الصعيد الدولي، يتعين أن تكون مختلف المنظمات والمؤسسات المعنية مسؤولة عن تنفيذ المشاريع في نطاق صلاحية كل منها. ويصدق هذا أيضا على الصعيد الإقليمي حيث ينبغي للمجالس الإقليمية للطاقة الشمسية التي أنشئت أثناء الاجتماعات التحضيرية لعملية مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية أن تقوم بدور في مجال التنسيق والرصد.

ولئن كانت اليونسكو مستعدة لمواصلة تزويد اللجنة العالمية للطاقة الشمسية بالخدمات إلا أنه ستلزم زيادة مشاركة جميع العاملين الرئيسيين زيادة كبيرة على الصعيدين الحكومي الدولي والدولي، لضمان إنجاز وتنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ بصورة ناجحة.

- - - - -